ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Yasser Lafta Hussein

University of Tikrit / College of Arts

Email: Yaser.hussein122@tu.edu.iq

Keywords:

Distribution , Industries , Food

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 27.Oct.2025

Accepted 17.Dec.2025

Published 25.Febr.2026

Spatial distribution of food industries in Al-Khalis District

A B S T R A C T

The food industries sector in Al-Khalis District is a vital pillar of the Iraqi economy, representing one of the main branches of the manufacturing industry that directly contributes to raising local production rates and boosting national income. Its importance lies in its role as a strategic axis through which developing countries seek to achieve sustainable economic development and increase growth rates. It also plays an effective role in providing widespread job opportunities and serves as an integrated link between the agricultural and industrial sectors. Despite the importance of this sector, it faces several challenges, including weak infrastructure and energy, limited health oversight, and a lack of funding and modern technologies. Nevertheless, it offers promising opportunities for development through modernizing production lines, establishing modern cold stores, and adopting local brands. This will contribute to stimulating the local economy and providing job opportunities for the district's residents. Despite its importance, this sector faces a number of challenges, including weak infrastructure, scarce energy, and inadequate health oversight, as well as limited funding and a lack of modern technologies. However, it has promising growth opportunities through the development of production lines, the establishment of advanced cold storage facilities, and the adoption of local brands, which will boost the local economy and provide new job opportunities for the district's residents.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol62.Iss2.4825

التوزيع المكانيّ للصناعات الغذائيّة في قضاء الخالص

م.د. ياسر لفته حسين
جامعة تكريت /كلية الآداب/ قسم الجغرافية

المستخلص

يُعدّ قطاع الصناعات الغذائية في قضاء الخالص من الركائز الحيوية في بنية الاقتصاد العراقي، إذ يمثل أحد الفروع الأساسية للصناعات التحويلية التي تسهم بشكل مباشر في رفع معدلات الإنتاج المحلي وتعزيز الدخل القومي. وتبرز أهميته في كونه محورًا استراتيجيًا تسعى من خلاله الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع معدلات النمو، فضلاً عن أثره الفاعل في توفير فرص عمل واسعة، وكونه يشكل حلقة وصل متكاملة بين القطاعين الزراعي والصناعي. رغم أهمية هذا القطاع، لكن تواجهه بعض التحديات كضعف البنية التحتية والطاقة، وقلة الرقابة الصحية، ونقص التمويل والتقنيات الحديثة. ومع ذلك، يمتلك فرصًا واعدة للتطور عبر تحديث خطوط الإنتاج، وإنشاء مخازن تبريد حديثة، وتبني علامات تجارية محليةّ، ممّا يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل لأبناء القضاء. على الرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أنه يواجه جملة من التحديات المتمثلة في ضعف البنية التحتية وشحّ الطاقة وقصور الرقابة الصحية، فضلاً عن محدودية التمويل وغياب التقنيات الحديثة. ومع ذلك، فإن أمامه فرصًا واعدة للنمو من خلال تطوير خطوط الإنتاج، وإنشاء مخازن تبريد متطورة، واعتماد علامات تجارية محلية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة لأبناء القضاء.

الكلمات المفتاحية : التوزيع ، الصناعات ، الغذائية.

المقدمة

تعد الصناعة من اهم مجالات الأنشطة الاقتصادية التي تمثل هدفا مميزاً في البلدان المتقدمة والنامية، لما لها دوراً ومهم في عملية التنمية الاقتصادية وقاعدة صناعية واقتصادية تمثل عماد الدول والمسؤولة عن ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع، فهي تعمل على جذب واستقطاب الايدي العاملة بشكل كبير وسد حاجة المجتمع من المنتجات المحلية المنتجة يدويا وكهربائياً، كما ان لها أهمية في تشجيع المشاريع الصناعية الأخرى وتنشيط الاقتصادية والصناعية في الدول.

تحتل الصناعات الغذائية موقعاً مهماً بين قطاعات الصناعة المختلفة وتمثل أحد الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية، فالتصنيع الغذائي يمثل إحدى الحلقات الأساسية في السلسلة الغذائية، إذ تعمل الصناعات الغذائية على تحويل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية إلى صورة صالحة للاستهلاك على المدى القصير أو الطويل نسبياً، وللصناعات الغذائية أهمية كبيرة لأنها تساعد على تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية وحفظها من التلف، ورفع القيمة المضافة للإنتاج بعد عملية التصنيع أكثر من موادها الخام، وكذلك تساهم على زيادة الإنتاج النباتي والحيواني بصورة غير مباشرة، وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة في العمليات التي تتصل بالتصنيع من النقل والتوزيع والخزن وتمثل الصناعات الغذائية في العراق إحدى الصناعات التي ارتبطت مع وفرة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع وجود المستهلك بوصفه الحلقة الأخيرة في عملية التصنيع الغذائي، فضلاً عن عوامل التوطن الأخرى.

المبحث الأول

الإطـــار النظـــري

١- مشكلة الدراسة:

تُعَد الصناعات الغذائية من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تسهم في دعم الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية المحلية، ولاسيما في الأقضية ذات الطابع الزراعي مثل قضاء الخالص. وعلى الرغم من توافر المقومات الطبيعية والبشرية التي تساعد على قيام هذا النوع من الصناعات، إلا أن توزيعها المكاني داخل القضاء لا يبدو متوازناً أو عشوائياً في بعض الأحيان، إذ تتركز بعض الصناعات في مناطق محددة دون غيرها، بينما تعاني مناطق أخرى من ضعف أو غياب النشاط الصناعي الغذائي فيها. ويثير هذا التباين المكاني تساؤلات حول مدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية والبنى التحتية في توطين الصناعات الغذائية داخل قضاء الخالص، وكذلك مدى انسجام هذا التوزيع مع موارد القضاء الزراعية وحاجات السكان. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في محاولة الكشف عن نمط التوزيع المكاني للصناعات الغذائية في قضاء الخالص، وبيان أسباب هذا التوزيع، ومدى كفاءته في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، فضلاً عن تحديد المشكلات التي تواجه هذه الصناعات واقتراح الحلول التي تسهم في تحسين توزيعها مستقبلاً.

- هل تتصف الصناعات الغذائية في قضاء الخالص بالأهمية والتنوع؟
- هل يتباين التوزيع الجغرافي للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في توطن الصناعة في قضاء الخالص؟

٢- فرضية الدراسة :

الا ان الدراسة تفترض الاتي:

- تتصف الصناعات الغذائية في قضاء الخالص بالأهمية والتنوع.
- وجود تباين في التوزيع الجغرافي للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في توطن الصناعة في قضاء الخالص.

٣- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الكشف عن التباين الجغرافي للصناعات الغذائية في قضاء الخالص ضمن محافظة ديالى اذ تم تسليط الضوء على اهم العوامل التي دفعت الى توطنها في مناطق معينة ضمن منطقة الدراسة، فضلاً عن دراسة بنية الصناعات الغذائية وتوزيعها الجغرافي بحسب النوع الصناعي في قضاء الخالص، كما تهدف الدراسة الى توضيح اهم المشكلات التي تواجه نمو وتطور هذه الصناعة ومعرفة الحلول لتلك المشاكل.

٤- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي في اختيار قضاء الخالص محوراً للدراسة، كما تم اختيار المنهج الاستقرائي المتمثل في الملاحظة والمشاهدة المباشرة والمقابلات الشخصية مع أصحاب المصانع والمنهج الوصفي المتمثل بدراسة العوامل الجغرافية، وايضاً استخدم الأسلوب التحليلي للبيانات والمعلومات بعد الحصول عليها من ميدان الدراسة وتنضيدها وتبويبها.

٥- مبررات الدراسة:

من المبررات التي دفعت إلى اختيار موضوع الدراسة أبرزها:

أولا- تحتل الصناعات الغذائية اهمية كبيرة وموقعاً ومهماً بين قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى.

ثانياً- اهتمام الباحث الجغرافي في دراسة التوزيع المكاني للنشاط الصناعي وتحليل العوامل التي أثرت على توزيعه الجغرافي بغية الوصول إلى حل لمشكلات الصناعة وتحقيق تنميتها والتخطيط لمستقبلها.

ثالثاً- افتقار منطقة الدراسة إلى دراسة تفصيلية في الصناعات الغذائية في قضاء الخالص.

٦- حدود ومساحة الدراسة:

تمثلت بالحدود المكانية والزمانية لقضاء الخالص لاحظ خريطة (١)، الحدود المكانية لقضاء الخالص الذي يقع في الجزء الشرقي من العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي وهو أحد الأقضية الستة التي تمثل محافظة ديالي، ويمتد بين دائرتي عرض (ْ٣٥ – ْ٣٤) شمالا وبين خطي طول (ْ٤٤ – ْ٤٥) شرقا، يحد القضاء إداريا من الشمال قضاء كفري ومن الشرق قضائي خانقين والمقدادية ومن الجنوب والجنوب الشرقي قضاء بعقوبة ومـن الغـرب محافظتي صلاح الدين وبغداد (**فالح ٢٠٢٣، ص ٣٥١**). ويتكون القضـاء من خمس وحدات إدارية (مركز القضاء – ناحية هبهب ناحية سد العظيم ناحية السلام – ناحية المنصورية)، خريطة.(٢). تبلغ مساحة قضاء الخالص الكلية(٢٩٩٤) كم، جدول (١)، تشغل نسبة (١٦.٩%) من اجمالي مساحة محافظة ديالى البالغة (١٧٦٨٥) كم (**الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٤**).

جدول (١) الوحدات الادارية لقضاء الخالص ومساحتها لعام ٢٠٢٤

الوحدات الادارية	مركز القضاء	هبهب	سد العظيم	السلام	المنصورية	المجموع الكلي
المساحة (كم٢)	٩٤١	١٩٧	١٤٥٠	١٦٨	٢٣٨	٢٩٩٤

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٥.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة بالنسبة للعراق ومحافظة ديالى

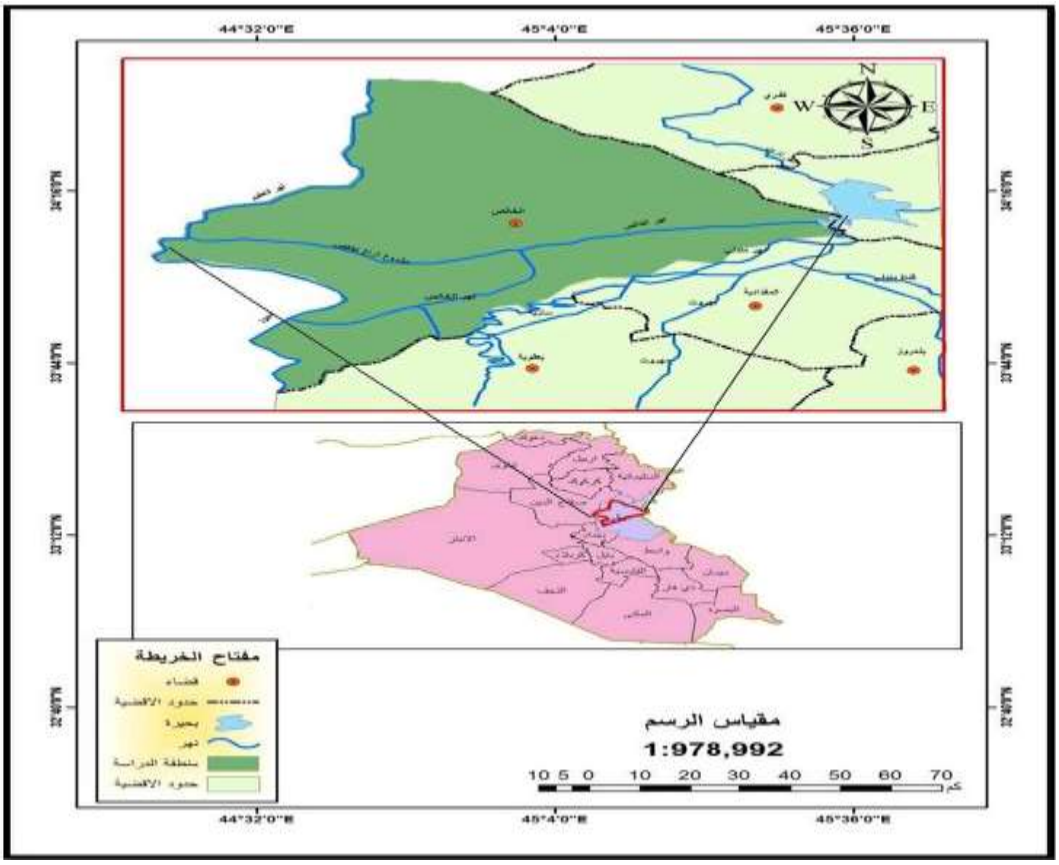

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العراق الإدارية وخريطة محافظة ديالى، بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ الهيئة العامة للمساحة، عام (٢٠٢٤).

خريطة(٢) الوحدات الادارية في قضاء الخالص

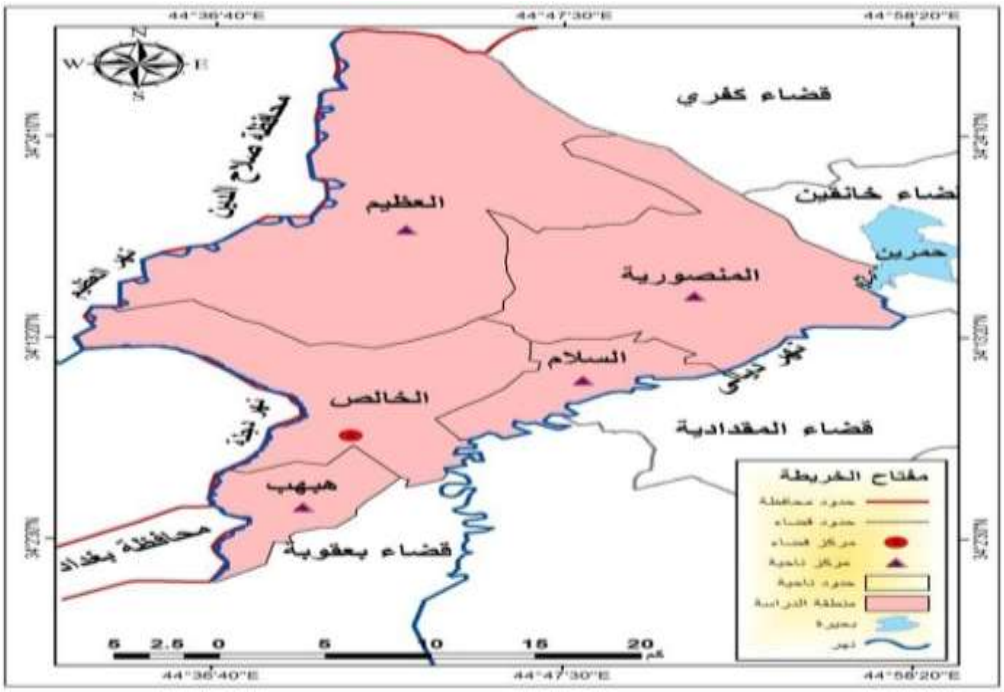

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الخريطة الإدارية لقضاء الخالص، بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠٠ صادرة عن الهيئة العامة للمساحة لعام (٢٠٢٤).

المبحث الثاني

العوامل الجغرافية المؤثرة على الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة

١- الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي من العناصر الطبيعية المؤثرة في حياة أي منطقة وذلك لاتصاله المباشر في تنظيم حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل حجر الزاوية في التحليل الجغرافي لأي وحدة جغرافية ويعد الموقع أحد العناصر الطبيعية الرئيسة للدولة بكافة أشكاله (**العجيلي، ٢٠١٠، ص ٧٨**).

تتمثل منطقة الدراسة بقضاء الخالص أحد الأقضية الستة التابعة لمحافظة ديالى الذي يشغل الجزء الغربي للمحافظة، اذ يأخذ قضاء الخالص شكلا قريباً من مثلث تضيق ارضه في القسم الشرقي اما قاعدة عند الغرب، ويحد القضاء ادارياً من الشمال قضاء كفري ومن الشرق قضائي خانقين والمقدادية ومن الجنوب قضاء بعقوبة ومن الغرب محافظتي صلاح الدين وبغداد (**عبد الله ومحمود ٢٠٢٣، ص ٩٧**)، اعطى الموقع الجغرافي وشبكة طرق النقل له أهمية لتطور وتوطن العلاقات المكانية، وان قربه من العاصمة بغداد ادى الى وجود علاقة بين القضاء وعاصمة الدولة فضلاً عن المحافظات المجاورة، مما شكل دخلاً لأغلب الأنشطة الاقتصادية للقضاء ومنها تبادل المنتجات الصناعية، فضلا عن ذلك فأن الموقع الجغرافي قد أعطى أهمية كبيرة من خلال طبيعة العلاقة القائمة مع المحافظات المجاورة، إذ تكون هذه العلاقة متنوعة ومتشعبة، ومن هنا تبرز أهمية الموقع الجغرافي في عملية التوطن الصناعي (**الشجيري، ٢٠١٥، ص ١٧**).

٢-المناخ:

يؤدي المناخ أثراً مهماً في قيام الصناعة وتطورها من جهة وفي توطنها وتحديد موقعها من جهة ثانية، فالمناخ يؤثر في قيام معظم الصناعات الغذائية، والتي تعتمد قسم منها على المنتجات الزراعية كمادة خام، إذ يحدد المناخ نوعية المواد الخام الزراعية ومن ثم نوعية الصناعة التي يمكن أن تقوم على هذه المواد الأولية كما يحدد موسمية نموها ومن موسمية تصنيعها (**العزاوي ٢٠٢١، ص ٦٤**)، والمناخ السائدة في عموم مناطق قضاء الخالص هو المناخ الصحراوي الذي يتميز بسعة المدى الحراري اليومي والسنوي والجفاف وقلة الامطار وكان لهذه العوامل اثرها في قيام هذه الصناعة في قضاء الخالص.

٣- طرق النقل:

يعد النقل عاملاً مؤثراً في تحديد مواقع الوحدات الصناعية باتفاق الباحثين في اقتصاديات الموقع أمثال (فيبر وايزاردو لوش وهوفر) وغيرهم، كما يعده البعض الخيار المناسب للحكم على مدى صلاحية التوطن الصناعي من حيث تجمع الخامات وتوزيع المنتجات أكثر من كون النقل عاملاً من عوامل التوطن الصناعي (**السماك، ٢٠١٢، ص٨٧**).

إنَّ منطقة الدراسة تقع على المحور الرئيسي الرابط بين بغداد، كركوك، سليمانية، أربيل والذي يمتد باتجاه الشمال ليربط المحافظات الشمالية ببغداد والمحافظات الوسطى. ويتمثل هذا الربط الاقليمي بطريق رئيس يمتد من مدينة بغداد مارا بناحية هبهب ومركز قضاء الخالص متجها الى محافظة كركوك، وتتفرع من هذا الطريق طرق ثانوية ترتبط بمشاريع تنموية صناعية زراعية كما موضح في الجدول (٢).

جدول(٢) أطوال الطرق الرئيسة والثانوية /كم في قضاء الخالص

الطرق الرئيسة	الطول/كم	الطرق الثانوية	الطول/ كم
مفرق غالبية- بغداد	٣١	بعقوبة – خالص	١٧
مفرق غالبية – خالص	١٧	مفرق دلي عباس – منصورية	٤٢
خالص- انجانة – صلاح الدين	٧١	كصيرين –جزيرة بغداد السياحية	٣٨
		مفرق الصدور- منصورية	١٨
		منصورية – مطار دلي عباس	٥
		منصورية – قرة تبه	٤٢
		خالص-جسر السندية العائم	١٠
المجموع	١١٩	المجموع	١٧٢

المصدر: الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور ديالى، الشعبة الفنية، ٢٠٢٥.

خريطة (٣) طرق النقل في محافظة ديالى ومنطقة الدراسة

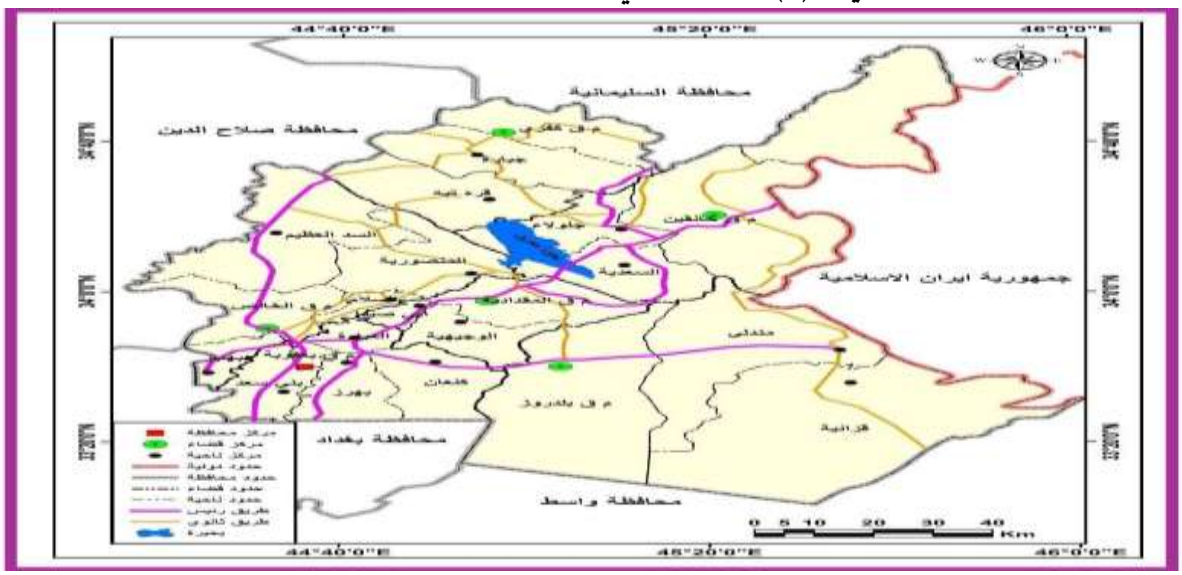

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الاعمار والإسكان، مديرية طرق النقل في قضاء الخالص ومحافظة ديالى، الشعبة الفنية،.٢٠٢٥

٤- المواد الأولية:

تقوم العملية الصناعية أساساً على تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنّعة تخدم الإنسان، إذ يُعد توفر المواد الأولية أحد المقومات الأساسية لقيام الصناعة وتنوعها واستمراريتها. وتتباين الصناعات تبعاً لاختلاف الخامات المستخدمة فيها، سواء كانت طبيعية — كنباتية مثل القمح والقطن، أو حيوانية أو معدنية كالحديد — أو مواد نصف مصنّعة **(العجيلي، ٢٠١٠، ص١٤١)**،

ومن ثمّ فإن وفرة المواد الخام وتنوعها ورخص أسعارها وسهولة استخراجها ونقلها تُعد عوامل حاسمة في نجاح العملية الصناعية. وتُعد الصناعات التحويلية الغذائية من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تُغيّر شكل المادة أو حالتها لزيادة قيمتها ومنفعتها للإنسان عبر مراحل إنتاجية متعددة تهدف إلى إشباع حاجاته الأساسية. ويستلزم ذلك من المؤسسات الإنتاجية دراسة نسب المواد الخام الداخلة في عملية التصنيع وتحديد أهميتها النسبية في تكوين الناتج النهائي، من أجل اختيار الموقع الأنسب لإقامة الصناعة بما يحقق الاستفادة المثلى من تكاليف النقل وتقليلها إلى أدنى حد ممكن **(أحمد. ٢٠١٧، ص ١١٥)**.

٥- السكان والايدي العاملة:

تعدّ القوى العاملة أحد المتطلبات الرئيسية للعملية الصناعية وتشكل عقبة اساسية امام التطور الصناعي الذي تشهده الدول النامية ويتجلى أثر القوى العاملة في الانتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءتهم ويعتمد عدد العاملين على حجم السكان في الدولة او المدينة، اما مستوى الكفاءة فيعتمد على درجة التدريب العقلي لليد العاملة ومهارتهم والبيئة الصناعية المتاحة **(السماك، ١٩٨٧، ص ١١٤)**،

ان اعداد سكان مركز القضاء سجلت المرتبة الأولى خلال مدة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢٤) بواقع (١٣١٥٨٥-١٣٤٣٢٩-١٥٤٠٤٩-١٦٨٢٧٠) نسمة نسبتهم (١٤-٤٢%) على التوالي، وفي المرتبة الثانية جاءت ناحية هبهب (٨٤١٧٠-٨٥١٠٢-٩٦٧٦٣-١٠٤٦٣٧) نسمة شكلت نسبة (٢٦%) على التوالي، ثم ناحية المنصورية بلغ تقدير السكان فيها (٥٦٥٠٥-٥٧٢٠٨-٦٥١٢٤-٧٠٥٢٤) بنسبة بلغت (١٨%)، ثم ناحية السلام بنسبة (٨%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت ناحية سد العظيم بسبة شكلت (٧%) من مجموع سكان منطقة الدراسة، كما موضح في بيانات جدول (٣).

جدول (٣) توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية في قضاء الخالص للسنوات (٢٠١٢-٢٠٢٤)

الوحدة الادارية	2012	%	2015	%	2019	%	2024	%
	عدد السكان		عدد السكان		عدد السكان		عدد السكان	
مركز القضاء	131585	41	134329	42	154049	42	168270	42
المنصورية	56505	18	57208	18	65124	18	70524	18
ناحية هبهب	84170	26	85102	26	96763	26	104637	26
ن.السد العظيم	21241	7	21373	7	24631	7	26763	7
ناحية السلام	24784	8	25003	8	28372	8	30609	8
المجموع	318285	100	323217	100	368938	100	400804	100

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات السكان لمحافظة ديالى، للسنوات (٢٠١٢-٢٠٢٤).

٦- راس المال:

هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لأنشاء نشاط اقتصادي او تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح، ويعتبر راس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع او عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها اشكال فرعية من العوامل القادرة على الإنتاج، مثل الأدوات والمواد الخام وإدارة الموارد البشرية النادرة والمواد المساعدة في الإنتاج، ويقسم رأس المال على **(حاجم وحميد ٢٠٢٣، ص ص ٢٨٠-٢٨١)**:

أ- **رأس المال الثابت:** يشمل المواد التي لا تتغير في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، وتشمل (الأرض البناء - الآلات والطاقة المحركة المنشآت).

ب- **رأس المال المتحرك:** يشمل كل المواد والسلع التي تدخل في الإنتاج ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة ومن امثلة (المواد الخام الايدي العاملة).

ج- **رأس المال الكلي:** هو قيمة كافة المواد والوسائل والأدوات والايدي العاملة الثابتة والمتحركة اللازمة لإنتاج دورة اقتصادية كاملة والدورة الاقتصادية هي الفترة الزمنية اللازمة لإعادة تجديد راس المال المتحرك تمثل منطقة الدراسة بيئة مناسبة لجذب رؤوس الاموال فهي تملك إمكانات طبيعية وبشرية يمكن استثمارها مستقبلاً في رفع الاستثمار وإقامة المشاريع الصناعية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص.

٧- السوق:

يعد السوق مكان لبيع وشراء المواد الأولية ومصادر الطاقة والمنتجات الصناعية، أن بيع المنتجات في الأسواق هو أحد الأركان الأساسية للعملية الإنتاجية، وبعد السوق أحد مستلزمات قيام ونجاح الصناعة والسوق بالنسبة سلعة يعني مقدار الطلب الفعال على منتجاتها، وهذا يعتمد على عدد السكان وخصائصهم وانماط عيشهم وعلى قدرتهم المالية على الانفاق **(الجنابي، ٢٠١٣، ص ص ٩٤- ٩٥)**.

ومن أبرز الحقائق التي أدت الى ازدياد عدد الأسواق مع اختلاف احجامها في محافظة ديالى **(حاجم وحميد ٢٠٢٣، ص ص ٢٨٥-٢٨٦)**:

أ- ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن داخل وخارج المحافظة.

ب- ارتفاع النمو السكاني مع الزحف الاستيطان الريفي نحو مراكز الاقضية ساهم بتطوير الصناعات القائمة مع إقامة مشاريع جديدة.

ج- الموقع الحيوي لمنطقة الدراسة الذي يربط العديد من المحافظات بالمناطق الشمالية والعكس صحيح أدى الى اتساع حجم السوق مع زيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

د- الصناعات الغذائية ذات طابع استهلاكي شجع على اتساع الأسواق في منطقة الدراسة.

٨- الأرض:

تعد الأرض من العوامل المكانية الضرورية لقيام الصناعات كل موقع تختار ان تقوم فيه، فكل صناعة تحتاج إلى مساحة من ارض جافة ومستوية لتقيم عليها تأسيسات، مصنعها، وتحتاج إلى مساحة أخرى لعمليات التفريغ والتحميل، وقد تراعي أيضا أن تكون هناك مساحات إضافية لاحتمالات التوسع في المستقبل، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة **(شريف واخرون، ١٩٨١، ص٩٣)**، وان ثمن الأرض أو ظروف إيجارها قد يؤثر ايضا في اختيار موقع الصناعة من جانب آخر فأن لطبيعة الصناعة تأثير في اختيار مواقعها في او بالقرب من مراكز المدن او مناطق الضواحي والمناطق الزراعية، فبعض الصناعات الغذائية يصدر منها ضجيجاً وضوضاء مزعجاً أو قد تطلق غباراً كصناعة طحن الحبوب، أو قد تنفث غازات ملوثة كصناعة الدبس، الأمر الذي يستدعي إقامة هذه الصناعات في مناطق الضواحي بعيداً عن مراكز المدن، تعد مدينة الخالص من المدن التي تتميز بثقل صناعي لا باس به تتمثل بعدد المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة والمجازة منها هي (١٥٧) معمل ومن خلال المسح الميداني تبين إن هناك وحدات صناعية مختلفة الصناعات ضمن حي المنطقة الصناعية، منها ما يزال عاملاً (فعال) حتى وقتنا الحالي، بلغت (١٠٣) وحدة صناعية ومنها ما هو معطل (غير فعال) وبلغت (٣٠) وحدة صناعية، وأخرى مهدمة (٢٤) وحدة صناعية، وتبلغ أسعار الأرض في منطقة الدراسة ما بين (٥٠٠-٨٠٠) ألف دينار للمتر المربع الواحد، ومعدل الإيجارات يصل إلى (٣٥٠) ألف دينار) **(الزيدي، ٢٠٢٢، ص ١٠٧)**.

٩- الطاقة الكهربائية:

تشكل النسبة الأكبر من استعمالات الطاقة في الصناعات الغذائية، وتتمثل مصادرها في منطقة الدراسة بمحطة المنصورية الغازية والتي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لناحية المنصورية التابعة لقضاء الخالص شمال شرق مدينة المقدادية بمسافة (١٢) كم، أنجزت المحطة عام (٢٠١٥) من قبل شركة الستوم الفرنسية واستمرت عملية الإنجاز نحو عامين، إذ بدأ الإنتاج فيها عام (٢٠١٧) وتحديداً في شهر (تموز) لكونها تعتمد على الغاز الطبيعي المستورد عبر شبكة انابيب متصلة بين العراق وايران بهدف البدء بإنتاج الطاقة الكهربائية، تتميز ناحية المنصورية بغناها بالغاز الطبيعي غير المستغل لحد الان اذ توجد فيها (٦) ابار للغاز لكنها غير مستغلة في انتاج الكهرباء، اذ تحتوي المحطة على (٤) وحدات غازية توليدية سعة الواحدة منها (١٨٢) ميكا واط (**عنفوص، ٢٠٢٢، ص ٥٦**).

١٠- سياسية الدولة:

تعد سياسة الدولة من العوامل الرئيسة التي تعمل على تشجيع قيام الصناعة وتطورها وتحديد مواقع توطنها في مناطق معينة سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، لذا فان سياسة التوجه الحكومي تسهم بأثر بارز في تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط الصناعي، وهذا له اثر كبير في توقيع وتنمية النشاط الصناعي وتوزيعه على جميع انحاء الدولة في المواقع التي تجدها أكثر مناسبة بحسب الظروف القائمة في الدولة، هدفها تحقيق العدالة في توزيع النشاطات الاقتصادية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم أبناء الشعب والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومي، ويؤدي التوجه الحكومي والسياسات الى اصدار بعض التشريعات القانونية، مثل: الاعفاءات الضريبية او التمويل الحكومي او تقديم تسهيلات في عملية استيراد الآلات والمكائن ومستلزمات الانتاج الأخرى من الخارج، وساهمت الدولة بمنح القروض الصناعية بعد عام (٢٠٠٧) للصناعات المتوقفة والمتضررة من قبل مديرية التنمية الصناعية لأصحاب المشاريع الصناعية كافة وساعد ذلك على تطوير وإقامة المشاريع الصناعية بشكل عام، لذا فان التوجه الحكومي والتخطيط السياسي لابد ان يوطد العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والبشرية، ويعمل على استغلال هذه الموارد المحلية وبالتالي التوجه نحو التطوير الشامل للبلاد بشكل عام (**العجيلي، ٢٠١٠، ص ص١٧٦-١٧٨**).

المبحث الثالث

الصناعات الغذائية في قضاء الخالص

إن توزيع المصانع الغذائية في قضاء الخالص يرتبط بمدى حاجة السكان من هذه الخدمة وتتحدد هذه الحاجة حسب تركيب السكان وكثافتهم وتوزيعهم في منطقة البحث، وأن تأثير هذه العوامل يكون بدرجة كبيرة على توزيع الصناعات الغذائية (**الساعدي، ١٩٩٧، ص ٤١٦**).

كما تعد طرق النقل من العوامل المهمة في توزيع المصانع على امتدادها (**السماك، ١٩٨٧، ص٤٥٥**)، ويخترق الناحية طريق بعقوبة – الخالص – كركوك و طريق بغداد – خالص– كركوك بشكل مستعرض من غربها الى شرقها، وان امتداد هذا الطريق كان له دورا كبيرا في توزيع السكان وتوزيع الصناعات الغذائية في قضاء الخالص، أما مراكز الاستيطان الريفي في القضاء فأغلبها ذات مواقع بعيدة نسبيًا عن طرق النقل الرئيسية للقضاء كما ان لليد العاملة أثراً مهماً في توزيع جغرافي للصناعات الغذائية والدور الحكومي في دعم مثل هكذا مصانع، يتضح من خلال الجدول (٤) ان عدد المصانع الغذائية في قضاء الخالص بلغ (٥٨) مصنع، جاءت صناعة المخابز بالمرتبة الأولى، إذ بلغ عددها (١٩) وبنسبه (٣٢,٧%) بينما صناعة المياه المعبئة بلغ عددها (١٤) وبنسبه (٢٤,١%) بالمرتبة الثانية اما صناعة العلفية قد بلغ

عددها (١٣) نسبتها (٢٢,٤%) بالمرتبة الثالثة مفاقس ومجازر الدواجن بلغ عددها (٦) وبنسبه (١٠,٦%)، اما بالمرتبة الاخيرة جاءت صناعة المشروبات الغازية بلغ عددها (٢) وبنسبه (٣,٤%).

جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي للصناعات الغذائية في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

نوع الصناعة في قضاء الخالص	عدد المصانع	%
صناعة منتجات المخابز	١٩	٣٢,٧
الصناعات العلفية	١٣	٢٢,٤
صناعات الطحين و الحبوب	٤	٦,٨
صناعات المياه المعبئة	١٤	٢٤,١
مشروبات غازية	٢	٣,٤
مفاقس ومجازر دواجن	٦	١٠,٦
المجموع	٥٨	١٠٠

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

شكل (١) التوزيع النسبي الصناعات الغذائية ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

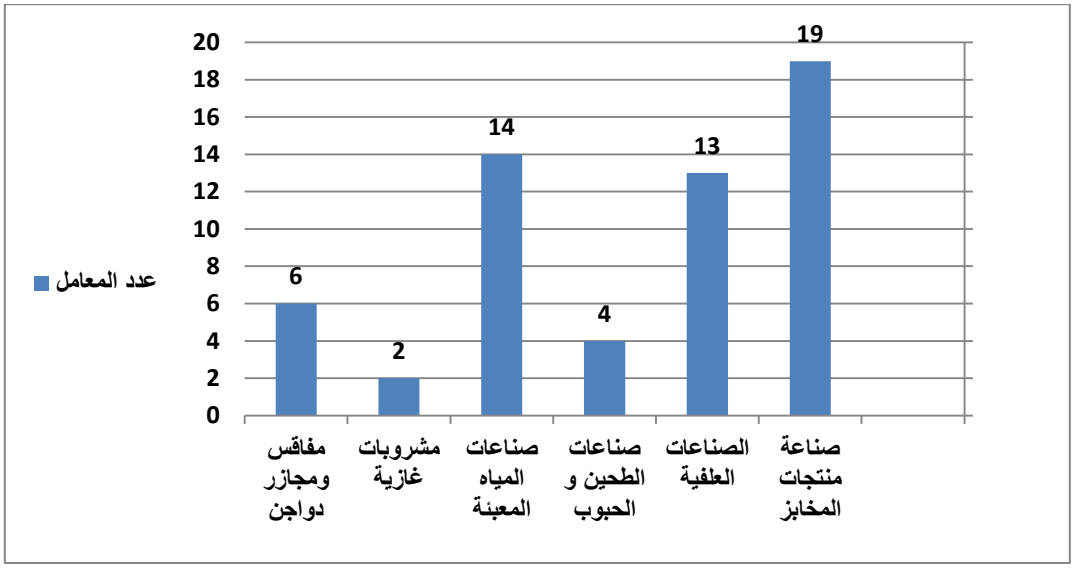

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول(٤).

توزعت الصناعات الغذائية في قضاء الخالص على الوحدات الادارية التابعة لها كما يأتي:

١- **صناعة منتجات المخابز:** بلغت نسبة صناعة منتجات المخابز لمختلف انواعها (صمون حجري، خبز، صمون كهربائي، كيك، معجنات حلويات) على الوحدات الادارية لقضاء الخالص فبلغ عددها (٨) معمل لمركز قضاء الخالص بنسبه (٤٢,١) وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما جاءت ناحية هبهب بالمرتبة الثانية بلغ عددها (٥) معامل وبنسبه قدرها (٢٦,٣%)، اما ناحية المنصورية فبلغ عددها (٣) معامل وبنسبه (١٥,٧%) بالمرتبة الثالثة، وبالمرتبة الاخيرة كانت لناحية السلام، إذ بلغ عددها (١) معمل وبنسبه (٥,٢%). جدول (٥)

جدول(٥) التوزيع العددي والنسبي لصناعة منتجات المخابز في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	صناعة منتجات المخابز	%
مدينة الخالص	٨	٤٢,١
هبهب	٥	٢٦,٣
سد العظيم	٢	١٠,٥
المنصورية	٣	١٥,٧
ناحية السلام	١	٥,٢
المجموع	١٩	٩٩,٨

المصدر : جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

٢- صناعة الأعلاف :

شملت صناعة الاعلاف بمجموعة من المصانع بلغ عددها (١٣) مصنع يتم من خلالها صناعة اعلاف الدواجن والمواشي والاسماك، توزعت على الوحدات الادارية لقضاء الخالص فبلغت نسبتها في مركز قضاء الخالص (٤٦,١%) بالمرتبة الأولى بالمرتبة الثانية لناحية هبهب وبنسبة قدرها (٣٠%) بينما جاءت ناحية (المنصورية وسد العظيم) بنسبه قدرها (٨,٦%) لكل منهما. جدول (٦).

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي لصناعة الأعلاف ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	صناعة الأعلاف	%
مدينة الخالص	6	46,1
هبهب	4	30
سد العظيم	1	8,6
المنصورية	1	8,6
ناحية السلام	1	8,6
المجموع	13	101,9

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة .

٣- صناعة الطحين والحبوب :

شملت صناعة الطحين والحبوب بمصانع بلغ عددها (٤) يتم من خلالها صناعة الطحين، توزعت على الوحدات الادارية لقضاء الخالص فبلغت نسبتها في مركز قضاء الخالص (٥٠%) بالمرتبة الأولى بينما بلغت نسبتها في ناحيتي هبهب والمنصورية) بنسبة قدرها (٢٥%). جدول (٧).

جدول (٧) التوزيع العددي والنسبي لصناعة الطحين والحبوب ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	صناعة الطحين والحبوب	%
مدينة الخالص	٢	٥٠
هبهب	١	٢٥
سد العظيم	–	–
المنصورية	1	٢٥
ناحية السلام	–	–
المجموع	٤	١٠٠

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

٤- صناعة المياه المعبئة:

شملت صناعة المياه المعدنية وتعبئتها بعبوات (٢٠ لتر) و(١٠لتر)، بلغ معامل تعبئة المياه (١٤) معمل، يتم من خلالها تصفية المياه وتعبئتها، توزعت على الوحدات الادارية لقضاء الخالص، فبلغ عددها في مركز قضاء الخالص (٧) معامل و نسبتها (٥٠%) بالمرتبة الاولى اما ناحية هبهب فبلغ عددها (٣) معامل وبنسبة (٢١,٤%)، وبلغ عدد المعامل في ناحية سد العظيم (٢) معمل وبنسبة قدرها (١٤,٢%)، بينما بلغت نسبتها في ناحيتي المنصورية) وناحية السلام) بنسبة قدرها (١٤,٢ %). جدول (٨).

جدول (٨) صناعة المياه المعدنية ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	المياه المعبئة	%
مدينة الخالص	٧	٥٠
هبهب	٣	٢١,٤
سد العظيم	٢	١٤,٢
المنصورية	1	٧,١
ناحية السلام	١	٧,١
المجموع	١٤	٩٩,٨

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

٥- صناعة المشروبات الغازية:

شملت صناعة المشروبات الغازية بصناعة البيبسي، بينما بلغت عدد المعامل (٢) معمل في مركز قضاء الخالص وبنسبة قدرها (١٠٠%). جدول (٩).

جدول(٩) صناعة المشروبات الغازية ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	صناعة المشروبات الغازية	%
مدينة الخالص	٢	١٠٠
هبهب	–	–
سد العظيم	–	–
المنصورية	–	–
ناحية السلام	–	–
المجموع	٢	١٠٠

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

٦- مفاقس البيض ومجازر الدواجن:

شملت مفاقس البيض ومجازر الدواجن البالغ عددها (٦) مجازر، يتم من خلالها تفقيس البيض لإنتاج افراخ الدواجن ومجازر لإنتاج لحوم الدواجن، توزعت على الوحدات الادارية لقضاء الخالص فبلغ عددها في ناحية المنصورية (٣) مفاقس ونسبتها(٥٠%) بالمرتبة الأولى، اما مركز مدينة الخالص فبلغ عددها (٢) معمل ونسبتها (٣٣,٣) بالمرتبة الثانية، بينما جاءت ناحية هبهب بالمرتبة الثالثة فبلغ عددها(١) معمل ونسبتها (١٦.٧%) جدول (١٠).

جدول(١٠) مفاقس البيض ومجازر الدواجن ونسبتها في قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	مفاقس البيض ومجازر الدواجن	%
مدينة الخالص	٢	٣٣,٣
هبهب	١	١٦,٧
سد العظيم	–	–
المنصورية	٣	٥٠
ناحية السلام	–	–
المجموع	٦	١٠٠

المصدر : جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٦، وبيانات قائمقامية، قضاء الخالص لعام ٢٠٢٤، بيانات غير منشورة.

خريطة(٤) الصناعات الغذائية في قضاء الخالص

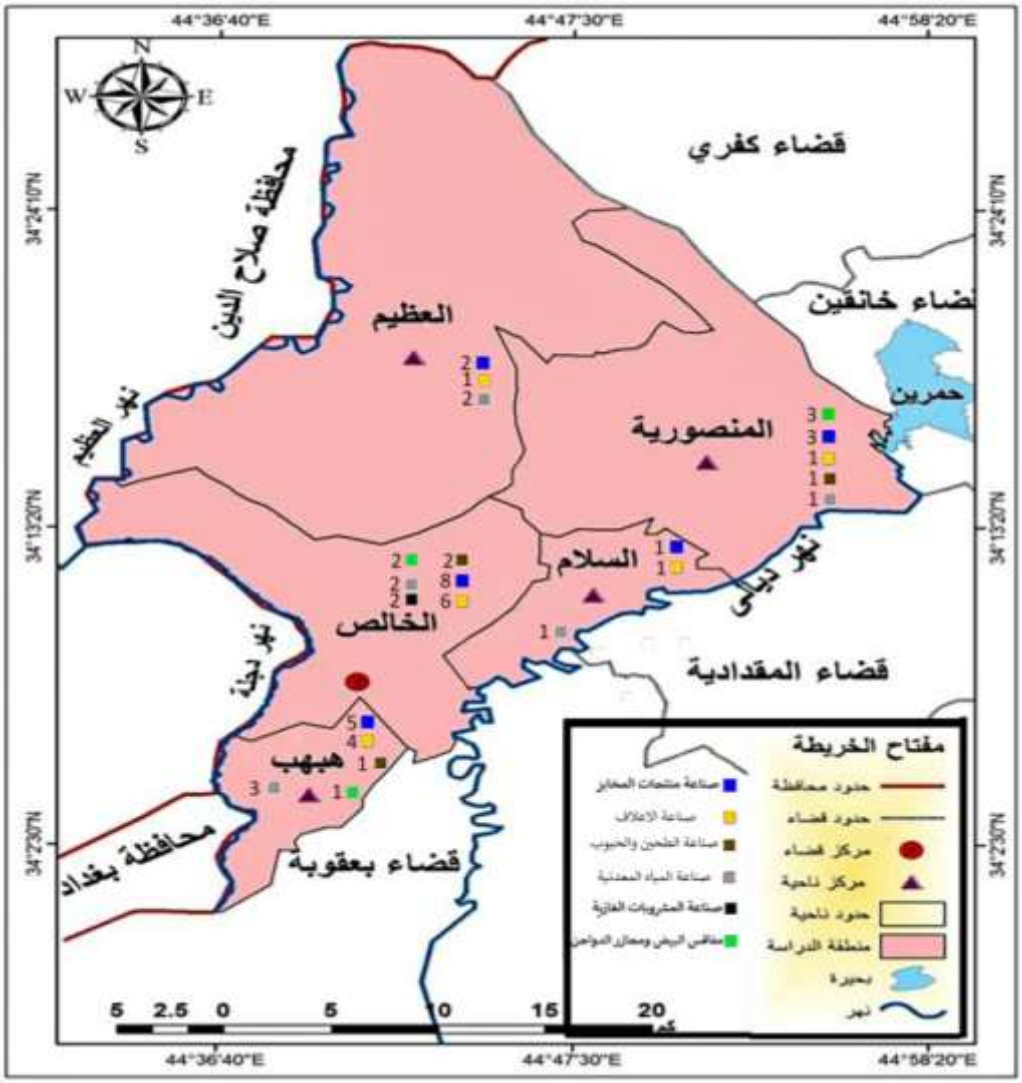

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الخريطة الإدارية لقضاء الخالص، بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠٠ صادرة عن الهيئة العامة للمساحة لعام (٢٠١٣).

المبحث الرابع

المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها الصناعات الغذائية في قضاء الخالص

ضمت المشاكل من خلال الدراسة الميدانية خلو بعض النواحي من الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ وخاصة ناحية العظيم وناحية السلام وهذا يتطلب اعادة توزيع المنشآت الصناعية او الصناعات الغذائية ضمن هذه المناطق من اجل استثمارها اقتصاديا وتوفير فرص عمل لسكانها، لذا تواجه الصناعات الغذائية شأنها في ذلك شأن بقية الدول عدد من المشكلات يمكن أن نجملها فيما يأتي **(شريف، ١٩٨٢، ص ٥٩)**:

١- صغر حجم السوق، فضلاً عن صعوبة التخطيط المسبق، أو التنبؤ على نحو فعال ودقيق بحجم الطلب، وهذا ينطبق أيضاً على التصدير الى الأسواق الخارجية لاختلاف الأسعار من وقت لآخر.

٢- عدم توافر العمالة المدربة ذات الخبرات أو المهارات العالية، وبالتالي تنخفض الإنتاجية والجودة عما يجب أن تكون عليه.

٣- عدم توافر المعلومات الكافية، وعدم معرفة سبل أو كيفية الحصول عليها، مما يجعل بعض المصانع الصغيرة وكأنها في جزر منعزلة عن العالم.

٤- مصاعب التمويل، إذ يجد أصحاب المصانع الغذائية الصغيرة صعوبة في الحصول على قروض من البنوك وذلك لارتفاع عنصر المخاطرة في مثل هذه المشاريع، كذلك عدم التمكن من الاستفادة من حوافز الاستثمار القائمة بالمملكة مثل الاعتمادات الجمركية وكذلك الأسعار المدعومة للطاقة، أو إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية.

٥- انفتاح السوق على الاستيراد مما يصعب معه امكانية المنافسة، مع قصور الحماية الجمركية، وكذلك تفضيل المستهلك لبعض المنتجات الأجنبية.

٦- قلة البحوث والتطوير أدى إلى عدم المقدرة على المرونة في الإنتاج، سواء بتغيير المنتج أم تطويره أم تحسينه، أم عند الاحتيـاج إلى إدخـال بدائل ومنتجـات جديدة، مع افتقـاد الارتباط الفعال بالمراكز والمعاهد المتخصصة.

٧- البنوك التي تقدم تسهيلات تمويلية هي بنوك تجارية وبالتالي فإن هدفها الربح بغض النظر عن العائد على المقترض.

٨- إن في اشتراط القيام بتنفيذ ٥٠% قبل الحصول على قرض التمويل يعتبر أمراً وصعب التنفيذ على كثير من منشآت الصناعات الصغيرة.

٩- هناك مشاكل ترتبط بالموقع الجغرافي فهناك العديد من هذه المصانع تم إنشاؤها خارج المدن الصناعية والتي يقل فيها توافر المقومات الأساسية لقيام الصناعة.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١- الخاص لها اهمية اقتصادية واجتماعية تساهم في دعم الانتاج الوطني المحلي ودعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل ومواد أساسية للغذاء اليومي السكان، بلغ عددها (٥٨) معمل او صناعة وتركزت في مركز قضاء الخاص بكبر عند سكانها لهذه الصناعات يعدّ مركز القضاء ومركز ثقل الكثافة السكانية وارتفاع القدرة السكانية فيها.

٢- عقد المصانع الخالية في قضاء الخالص بلغ (٥٨) مصنع، جاءت صناعة المخابز بالمرتبة الأولى، إذ بلغ عددها (١٩) وينسبه (٩٦٣٢٧) بينما صناعة المياه المحيلة بلغ عددها (١٤) وينسبه (٩٢٤١) بالمرتبة الثانية اما صناعة الخلفية قد بلغ عددها (١٣) نسبتها (٢٢.٤%) بالمرتبة الثالثة مفاقس ومجازر الدواجن بلغ عددها (٦) وبنسبه (١٠.٦%)، اما بالمرتبة الاخيرة جاءت صناعة المشروبات الغازية بلغ عددها (٢) وبنسبه (٣.٢%)

٣- جاء مركز قضاء الخالص المرتبة الأولى بعدد الصناعات الغذائية فبلغ عدد المعامل (٨) للمخابز والمعجنات و عدد (٧) لمعامل المياه المعبئة وعدد (٢) معمل لصناعة الحبوب و عدد (٢) معمل لصناعة المشروبات الغازية.

٤- جاءت بالمرتبة الثانية ناحية هبهب بالصناعات الغذائية شملت على (٥) معامل لصناعة المخابز والمعجنات وبعدد (٤) معامل لصناعة الاعلاف وعدد (٣) معامل لصناعة المياه المعبئة.

المقترحات:

١-محاولة تنامي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اصدار قوانين لدعم تلك المشاريع المدرة للدخل والذي يمول بموجبه المشاريع الصغيرة بمبلغ لا يزيد عن (٢٠) مليون دينار عراقي.

٢-ضرورة إسهام الجهات المختصة كل ضمن إمكانياته واختصاصه بتوفير البنى التحتية للصناعة القائمة وما يخطط لإقامتها مستقبلاً.

٣-تذليل كافة العقبات التي تقف عائقاً أمام تطبيق القوانين والتشريعات والتي ترفع من قبل مجلس النواب.

٤-إطلاق مبادرة صناعية لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة وفق معايير محددة تدخل فيها التكنولوجيا الحديثة.

٥-إيجاد آلية معينة لإطفاء الديون للمقترض من أصحاب المشروعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بهدف حثهم على الإنتاج.

٦-ضرورة الإسراع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر من خلال وضع برنامج اقراض للأنشطة المدرة للدخل وإنشاء أو تفعيل المراكز الحرفية والتدريب على مهن مدرة للدخل في كافة الوزارات.

٧-ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المشروعات لأنها بالإضافة لتوفيرها فرص فهي تعمل على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وإنها تساعد على زيادة الإنتاجية وهو ما يدفع عملية التنمية الاقتصادية للأمام.

٨-إقامة المعارض الوطنية لتشجيع منتجاتنا داخل وخارج العراق مع منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدعم المناسب للمشاريع بعرض منتجاتها.

٩-ضرورة حث تلك المشروعات على تطبيق المواصفات القياسية العراقية وضرورة اعتمادها على معايير التصنيع الجيد والحصول على شهادات الأيزو للمنتجات الوطنية.

١٠- قيام المصرف الصناعي بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين الصناعيين بقروض ميسرة لأغراض التأسيس والتطوير والتوسع من خلال اعتماد اسعار فائدة منخفضة وتحديد فترة التسديد للقروض الممنوحة.

المصادر والمراجع

اولا : الكتب

١- الجنابي، عبد الزهرة (٢٠١٣). *الجغرافية الصناعية*. ط١. عمان: دار صفاء.

٢- السماك، محمد ازهر (١٩٨٧). *اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها*. الموصل: جامعة الموصل.

٣- السماك، محمد ازهر سعيد (٢٠٢١). *جغرافية الصناعة بمنظور معاصر*. عمان: اليازوري.

٤. شريف. ابراهيم واخرون (١٩٨١). *جغرافية الصناعة*. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

ثانيا : الرسائل والأطاريح

١- الزيدي. وفاء حسين منصور حسين (٢٠٢٢). *التحليل المكاني لتباين اسعار الاراضي في مدينة الخالص*. رسالة ماجستير. جامعة تكريت: كلية التربية للعلوم الانسانية.

٢-الساعدي. حميد علوان محمد (١٩٩٧). *التوزيع المكاني للمصانع في العراق*. اطروحة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة بغداد.

٣- الشجيري. احمد حسين محمد عبد (٢٠١٥). *التحليل المكاني للنشاط الصناعي في ريف قضاء الرمادي واثاره البيئية*. رسالة ماجستير. جامعة الانبار: كلية التربية للعلوم الانسانية.

١- الشريفي. راشد عبد راشد (٢٠٠٤). *الصناعات الغذائية في محافظة البصرة وافاقها المستقبلية*. رسالة ماجستير (منشورة). جامعة البصرة: كلية الآداب.

٢- العجيلي. نبراس سعدون مطشر سلمان (٢٠١٠). *الصناعات الإنشائية الكبيرة في محافظة ديالى*. رسالة ماجستير. جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الانسانية. قسم الجغرافية.

٥- العزاوي. ياسر لفته حسين (٢٠٢١). *الصناعات العلفية في محافظة اربيل دراسة في جغرافية الصناعة*. اطروحة دكتوراه. جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الانسانية.

٦- عنقوص. رفل شنيف محمد (٢٠٢٢). *العلاقة بين المناخ واستهلاك الطاقة الكهربائية في محافظة ديالى*. رسالة ماجستير. جامعة تكريت: كلية التربية للعلوم الانسانية.

ثالثا : الدوريات و المجلات

١- حاجم. محمد يوسف و ميادة فرحان حميد (٢٠٢٣). المقومات الجغرافية البشرية والاقتصادية في محافظة ديالى. *مجلة للبحوث الانسانية*. ٢(٩٨).

٢- عبد الله. عبد الامير و محمد عباس محمود (٢٠٢٣). الخصائص الفيزيائية للترب في قضاء الخالص. *مجلة ديالى للبحوث الانسانية*. (٩٥).

٣- فالح. عمر عبد الرسول (٢٠٢٣). التحليل المكاني لخصائص التربة واثرها بالإنتاج الزراعي في قضاء الخالص. *مجلة ديالى للبحوث الانسانية*. (٩٧).

٤- وزارة التخطيط (٢٠٢١). *المجموعة الاحصائية السنوية* الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.